الثورة بين الشرعية والمشروعية

د.منـــال وجـــدى

مدرس بالمعهد العالى

مدرس بالمعهد الكندى العالى لتكنولوجيا الإعلام الحديث.CIC

د.منال وجدى

تعريف الثورة

يمكننا تعريف الثورة بانها حركة هدم تتصف بالعنف لنظام سياسى قديم وبناء نظام سياسى جديد ليحل محله [١] ، وبالتالى فان اى ثورة انما هى حالة مؤقته انتقالية بين نظامين احدهما النظام القديم والاخر النظام الجديد وبعكس ما يعتقد البعض ليس هناك ثورة دائمة وانما كل ثورة لابد لها ان تتحول إلى نظام مستقر [٢]، وعلى ذلك تكون الثورة مرحلة انتقالية يتم فيها احداث تغييرات فى شكل النظام السياسى وقد يحدث ذلك بدرجة من درجات العنف وهو عنف الشعوب الذى تقوم به غالبا لاحداث تغيرات فى المجتمع وفى النظام السياسى القائم، وبذلك تكون الثورة احدى مظاهر عنف الشعوب الذى يتوجه إلى السلطة ورموزها وقد تمثل هذه الثورة الانقلاب فئة معينة كالفلاحين أو العمال أو حزب سياسى.. الخ

هذا كما إتضح لنا فى سياسة ماركس وحديثه عن ثورة البروليتاريا وهنا تكون فئة العمال هى الممثلة لهذه الثورة فى حين تحدث " هربرت ماركيز" عن ثورة الاقليات والمهمشين والذى اعتبرهم ماركيوز مؤهلين لإحداث التغير والثورة

التميز بين الشرعية والمشروعية

ظهر فى عصرنا الحديث مفهوم الشرعية من خلال مؤلفات علماء السياسة والاجتماع ومحاولاتهم لتحديد مصادر الحكم وطبيعة مواقف الناس تجاه حكامه ومؤسساتهم السياسية [٣]، وتدور فى قاموس التحليل الاجتماعى

١- فاروق يوسف يوسف احمد، "**الثورة والتغير السياسى فى مصر**"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٨

٢- فاروق يوسف يوسف احمد، "**استخدام نموذج الثورة فى التفسير والتنبؤ مع التطبيق على الثورة المصرية** "، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٧

3 –Ted Robert our, "**Why men Rebel**", 4ed, Prncetion Unversity Press, 1974, p.103.

تعريف الشرعية على أنها نوع من التثبيت والقبول الطوعى من جانب الناس لسلطة ما وهو ما يعطى هذه السلطة الحق فى ممارسة صلاحيات الحكم وتعكس الشرعية الوفاق السياسى الذى منح القيادة والدولة السلطة ويقدم الاحترام والقبول للقادة والأفراد والمؤسسات والقيم السلوكية)٤(

ومع ان القانون يخدم فى اضفاء الشرعية على الدولة غير ان القانون بمعزل عن قبول اجتماعى واسع لا يؤمن الدعم الكافى لسلطة من خلال المحافظة على التقاليد أو اخلاص الشعب لقائد يتمتع بجاذبية قيادته أو قبول السلطة الشرعية بسبب الاعتقاد العام فى سيادتها والشرعية ضرورية للحفاظ على الترتيب السياسى فى المجتمع وبدونها يضطر القادة إلى استعمال الاكراه والاجبار لصيانة سلطتهم وهذا وحده لا يكفى للحفاظ على استقرار النظام والانظمة التى تبقى فى الحكم لمدة من الزمن تسعى عادة لتحقيق بعض الشرعية والشرعية هى معيارية أو ذاتية لدرجة كبيرة اى ان الأفراد والمجموعات يعتبرون النظام شرعيا أو غير شرعى على مدى تطابق هذا مع قيمتهم الشخصية)٥(

وتشير الموسوعة السياسية إلى ان الشرعية مفهوم مستمد من كلمة شرع وترمز إلى العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو المنهج السياسى للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين بما يؤدى إلى القبول الطوعى من جانب الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسى)٦(

٤- فيصل سالم، توفيق فرح، "**قاموس الحليل الاجتماعى (كاليفورنيا والكويت**"، مجموعة ابحاث الشرق الاوسط، ١٩٦٨٠، ص ص ١٠٥-١٠٤.

5 -David L.Shils, (ed) "**International Encyclopedia of Social Siences**", The Macmillan campany & The free press, New York , 1968, P.244

٦- حسن محمد سلامة، "**التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسى فى مصر**"، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص.٣١.

وبهذا يتضح لنا ان الشرعية علاقة تبادلية بين الحاكم والمحكوم فمقابل طاعة المحكومين لاوامر السلطة يقوم الحاكم بتقديم الدليل على قدرته على خدمة شعبه.

ويجب علينا التفرقة بين مفهوم الشرعية "Legi Timacy" الذى يدور حول فكرة الطاعة السياسية اى حول الاسس التى على اساسها يتقبل أفراد المجتمع النظام السياسى ويخضعون له طواعية ومفهوم المشروعية " التى تعنى الاتفاق بين الممارسة السياسية والقوانين السائدة فى المجتمع فيصبح الفعل مشروعا حين نجد له سند دستورى أو قانونى ويكون الفعل غير مشروع حينما يصبح ليس له اى سند دستورى أو قانونى [٧]، فالمشروعية تعنى خضوع نشاط السلطات الادارية ونشاط المواطنين للقانون الوضعى وبالتالى قد تكون السلطة مشروعة (اى مطابقة لاحكام القانون) ولكنها غير شرعية وذلك لرفض الجماعة لها بسبب عدم تلاؤمها مع قيمها وتوقعاتهم فالثورة شرعية عندما يتقبلها أفراد الشعب ويتكتلون خلف قيادتهم لانجاز المهام الثورية وغير مشروعة لمخالفتها للقوانين القائمة [٨]، فالشرعية فكرة أو معتقد تتعلق باساس السلطة وكيفية ممارستها وبالتالى فهى مفهوم سياسى أما المشروعية فهى مفهوم قانونى والشرعية مصدرها قد يكون الدين أو الكاريزما أو التقاليد أو الانجاز أو الفاعلية بينما المشروعية مصدرها القانون الوضعى [٩]

وقد استخدم علماء القانون العرب مفهوم الشرعية مبكرا عن استخدام علماء السياسة لها الا انهم فهموا الشرعية بمعنى المشروعية اى بمعنى سيادة القانون[١٠]

٧ –Terry Nardm, "**Vioence and state : A Critique of Empirical Political Theory (BevVioence and state : A Critique of Empirical Political Theory**", (Beverly Hills), sage, ١٩٧١, p.١٥

٨– حسنين توفيق ابراهيم ، "**مشكلة الشرعية السياسية فى الدول النامية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥، ص.٢١

٩– عماد فرج الاعظمى، " **فلسفة السلطة فى ايديولوجية حزب البعث العربى الاشتركى**"، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص ص ٣٩–٤٠

١٠– حسنين توفيق ابراهيم ، "**مرجع سبق ذكره**"، ص.٢٢

والحاكم عادة يتمسك بالمشروعية (السند القانون) بينما المحكوم يتمسك بالشرعية (السند القيمى–الاجتماعى) فالمشروعية هى اساس حق الحاكم فى الحكم وهى اساس واجب المحكوم من الطاعة بينما الشرعية هى واجب الحاكم لدى الممارسة وحق المحكوم من ضمان صحة ممارسة السلطة حتى لا يصير مظلوم أو مكروها [١١]

ولكن التساؤل الان يدور حول معيار شرعية الثورة ومشروعيتها ووفقا لما قدمناه من تمييز بين مفهوم الشرعية والمشروعية يمكننا تحديد معيار لشرعية الثورة ومشروعيتها، فالثورة الشرعية : هى تلك الثورة التى تحوز على رضا وقبول المحكومين طنا منهم انها ستحقق رغباتهم فى الاصلاح، أما مشروعية الثورة : ومعيار مشروعية الثورة يتوقف على مدى التزامها بالقوانين السائدة فى المجتمع

وعلى ذلك فالثورة قد تكون ثورة تتصف بالشرعية لانها تتبنى مبادئ واسس جديدة لشرعية النظام السياسى تحل محل النظام السياسى السائد وتحوز على رضا وقبول المحكومين الا انها تكون غير مشروعة وذلك لانها ضد القانون السائد فى البلاد، واخطر ما يمكن ان يواجه نظام سياسى هو وضع شرعيته موضع تساؤل من خلال طرح أو اعتماد بديل يستخدم كاساس يجرى توجيه النقد باسمه [١٢]

«والبديل الذى تقوم عليه الشرعيه الجديدة يقدم من قبل جماعة أو قوى سياسية كانت أو دينية معارضة هذا البديل يستحوذ على رضا أو قبول قطاعات واسعة من المجتمع لانه عن مصالحهم – وهذا ما يحدث فى الثورات وهذا ما يهدم ويلغى الأسس التى كانت تقوم عليها الشرعية» [١٣]

١١– كمال ذكى ابوالعيد، "**مبدأ الشرعية فى الدول الاشتراكية**"، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص.١١٧.
١٢– فاروق يوسف يوسف احمد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ١٨.
١٣– فاروق يوسف يوسف احمد، "**استخدام نموذج الثورة فى التفسير والتنبؤ مع**

ونلاحظ مما سبق ان من يقوم بالثورة ويطرح البديل هى قوى معارضة والتى يمكن ان تستوعب من خلال توفير قنوات شرعية ومشروعة للتعبير عن اى اعتراضات أو انتقادات يمكن ان توجهها للسلطة والا سيؤدى استخدام العنف ضدها ومحاولة كبتها إلى استخدام العنف المضاد الذى قد تمثله الثورة، وعلى ذلك يتضح لنا ضرورة واهمية (شرعية المعارضة) وسنحاول فيما يلى عرض الاراء حول شرعية الثورة والفئات الممثلة لها فى فلسفات مختلفة.

الثورة على الحاكم عند توماس هوبز

ماذا يحدث عندما تنهار شرعية الحاكم ؟ هل يجب الصبر على الحاكم الذى فقد شرعيته ولم يعد يحظى برضاء الجماعة؟ ام تجب الثورة عليه ومقاومته؟، ولقد قدم لنا فى هذا الصدد العديد من الاجابات نعرض منها راى «هوبز» حول حق الثورة على الحاكم

هوبز بين الحكم المطلق وحق الثورة على الحاكم

يعتبر الفليسوف الانجليزى «هوبز» (١٥٨٨-١٦٧٩) من اكثر المؤيدين للحكم المطلق بدون تحفظ فالحاكم يجب ان يكون بيده الحكم المطلق على كافة الأفراد والمؤسسات وهذا يستوجب الطاعة الكاملة وغير المشروطة من قبل الأفراد والمؤسسات للدولة فاذا كان مصدر شرعية الحاكم هو الشعب الا ان الحكم المطلق لا يكون الا للحاكم .

الطمانينية فى رأى هوبز» لاتسود الا فى ظل حكومة قوية ذات سلطة تمكنها من إقرار السلام وفرض العقوبات اللازمة لكبح جماح الانسان وتنفيذ هذه العقوبات التى تفرضها لأن الخوف من العقاب عامل فعال فى ربط الانسان بالمجتمع ومعنى هذا أن هوبز يؤمن بأن الحكومة

التطبيق على الثورة المصرية"، مكتبة عين شمس، ١٩٨٢، ص ١٨.

يجب أن تعتمد على القوة فهى بدون قوة لا تستطيع أن تحقق الغاية من وجودها وهى المحافظة على المجتمع[١٤]، ولقد إستعان هوبز بفكرة العقد الاجتماعى لتبرير سلطة الحاكم المطلق فأفراد المجتمع تنازلوا بموجب عقد فيما بينهم عن كافة حقوقهم الطبيعية للحاكم مقابل قيامة بحمايتهم وتوفير الامن والطمأنينة لهم[١٥] ، ولقد حاول هوبز تبرير هذا الحكم المطلق بقوله «أن الأفراد إنتقلوا من حالة الطبيعة الأولى إلى مجتمع سياسى إمتثلوا فيه لسيد (أى صاحب السيادة بمقتضى عمل ارادى وهذا العمل هو العقد الاجتماعى) [١٦]

والأفراد فى رآى هوبز ليس لهم الا إختيار أحد أمرين : الحكم المطلق أو الفوضى الكاملة لان المجتمع لا يعيش الا إذا كانت سلطة الحكم فى يد شخص واحد تخضع لإرادته جميع القوانين والإخلاق فى الدولة، وعلى ذلك فأن القوة هى مصدر شرعية الحاكم وفقا لفكرة العقد الاجتماعى الذى نادى بها هوبز وذلك مايعطى للحاكم حق الحكم المطلق والطاعة من قبل المواطنين وبناء على ذلك فأنه لا يجوز الثورة على الحاكم أى أن هوبز لا يقر الثورة طالما يحقق الحاكم الهدف من التعاقد أى طالما يؤمن الأفراد وعلى حياتهم وممتلكاتهم اى مادام يحقق الحماية ولكن التساؤل الأن.

١٤- موريس ديفرجية، "**مدخل الى علم السياسة**"، دار دمشق، ص ص ٢١٣-٢١٤.

15 -Saymour Matin Lipset, "**Political man, Mercury book**", Mercury Books, No.43.2 ed, 1963, Pp 79-80.

١٦- بطرس بطرس غالى، " **المدخل الى علم السياسة**"، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦، ص٩٣

ماذا إذا فشل الحاكم فى تحقيق الهدف من العقد ؟

«راى هوبز انه إذا فشل الحاكم فى تحقيق الهدف من العقد فانه يحق لأفراد الثورة عليه لانه يكون قد عاد بهم بذلك إلى حالة الطبيعية على أن يكون ذلك بتصرف جماعى وليس فرديا.[١٧]

بيعتقد هوبز ان الحكومة أنما تقوم لتوفير الأمن للأفراد فاذا عجزت عن أداء هذه المهمة كان معنى ذلك أنها حكومة ضعيفة ليس لها من وسائل القوة ما يكفى لتنفيذ الغرض منها فإذا قامت ثورة ونجحت فى خلع الحكومة فان هذه الحكومة ستفقد حقها فى السيادة ويعفى المواطنون من حق الخضوع لها ويصبحون أحرارا فى أختيار حاكم أخر يرونه قادرا على حمايتهم فحيازة القوة أذن هى المبرر الوحيد لشرعية الحكومة[١٨]، وبذلك يكون هوبز قد اقر حق الثورة على الحاكم فى حالة عدم تحقيق الهدف من العقد الاجتماعى فقد أشار هوبز إلى حق الثورة والمقاومة للحاكم عند إخفاقه فى توفير الأمن الذى هو السبب الوحيد فى خضوع الرعايا، أما فى حالة إستبد بهم أو إساءة إستخدام سلطاته فلا يحق لهم الثورة فى هذه الحالة لأنهم إعطوا له سلطة مطلقة ولم يقيدوه بوسائل فى ممارستها وقد ذهب هوبز إلى حد القول بان مساءلة الحاكم عن إساءة إستخدام سلطاته تعتبر عدم عدالة لأن الأفراد والرعايا هم الذين إختاروه وهو نتاج إتفاقهم وإرداته تعبيرا عن إرداتهم[١٩]

لايقر هوبز إذن حق الثورة بل أنه ذهب إلى وجوب قتل من يخرج على الحاكم حيث أن تعاقد الأفراد يعنى فى رأية التزاما مسبقا

١٧- حسنين توفيق ابراهيم، "**مرجع سبق ذكره**"، ص٦٥.

١٨-محمد طه بدوى، مصطفى ابوزيد فهمى، "**النظريات السياسية ونظم الحكم الحديث**"، دار المعارف، ص ص ١٤-٢٢.

١٩- حورية توفيق مجاهد، "**الفكر السياسى من افلاطون الى محمد عبده**"، مكتبة الانجلو المصرية، ط٢، ١٩٩٢، ص ٣٧١

بكافة ما يقرر الحاكم كان قرارته صادرة منهم فمن غير العدل معاقبته على قرارات عم طرف فيها بل اصحابها فان التزامات الرعايا تجاه الحاكم – صاحب السيادة– تستمر طالما تستمر القوة التى عن طريقها يكون قادرا على حمايتهم وحق ممارسته القوة ينتهى فقط عندما لا يستطيع ممارستها فالقوة فى راى هوبز هى أساس الشرعية الأساسية من الناحية الواقعية وأن كانت تستند لاساس قانونى أفتراضى وهو العقد الاجتماعى [٢٠]

ونلاحظ أتفاق لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) مع هوبز حول حق الثورة على الحاكم ولوك من الفلاسفة الاخذين بفكرة العقد الاجتماعى فى فلسفتهم السياسية وأن كان العقد الاجتماعى وفقا لهوبز لا يقر بالسلطة كطرف فى التعاقد الا ان لوك ذهب إلى ان التعاقد هو تعاقد بين طرفين الشعب والسلطة واذا خل اى طرف بهذا العقد يصبح لاغيا وعلى ذلك فان الحاكم إذا اخل فى مسئولياته تجاه الشعب أو تخطت سلطاته ما سمح به الشعب وجب عزله [٢١]، « فذهب لوك إلى أن الحكومة تقوم على أساس العمل على رفاهية المجتمع ورعاية مصالحه فإذا أهملت شيئا من ذلك وجب تغير ها

وتزول الحكومة أما بتغير مركز السلطة التشريعية وأما بعدم محافظتها على الأمانة التى وكل اليها الشعب صيانتها وقد دلل لوك على هذه النظرية بامثلة من تاريخ إنجلترا فبين ان الثورة قامت ضد حكومة الملك لأنه حاول أن يزيد من امتيازاته وان يحكم دون برلمان وهنا حدث تغير فى مركز السلطة التشريعية فاقتضى ذلك حل الحكومة واذا حاول البرلمان ان يعتدى على حياة الشعب مثل حريته أو املاكه فان حله يصبح واجبا وتعود السلطه من جديد إلى الشعب ليختار هيئة تشريعية

٢٠– بطرس بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ٩٤
٢١– حورية توفيق مجاهد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ٣٧١

اخرى يوكل اليها مهمه الحكم [٢٢]

أما عن روسو (١٧١٣-١٧٧٩) فقد أباح الثورة فى حالة سلب حرية الأفراد الا انه لم يبحها فى وجود سلة الإرادة العامة لان الخروج عنها هو خروج على الصالح العام [٢٣]

وفكرة الادارة العامة ظهرت بموجب العقد الاجتماعى بين أفراد المجتمع والذين تنازلوا فيه عن حقوقهم الطبيعية للجامعة فالارادة العامة تمثل ارادة المجموع والمالكة للسلطة والذى يمارس السلطة ليس سوى وكيلا عن الجماعة وعلى هذا فان مارسها خلافا لارادة الجماعة وجب لها عزله[٢٤]

كما ذهب جان بودان فى نفس الاتجاه بتأكيده على حق الثورة على الحاكم فى حالة الحكم الملكى غير الشرعى.

فميز بودان بين النظام الملكى الشرعى والنظام الملكى غير الشرعى فالاولى تنحدر من النسب الملكى السليم أو تتكون بفوز فى حرب شرعية وهنا لايجوز للرعايا الاعتراض على شرعية الحكم أما الثانية فانها تتجلى فى الملك المغتصب المترتب على وثوب طاغية إلى مقام السلطة العليا وعلى غير رغبة الشعب وعندئذ يحق للشعب ان يتخلص من مغتصب السلطة ولو بالقتل [٢٥]

ويذهب توما الاكوينى (١٢٢٥-١٢٧٤) إلى اتجاه مخالف فيدعو إلى مهاونة ومطاولة الحاكم الظالم حيث أن الثورة فى مثل هذه الحالة غير

٢٢- حورية توفيق مجاهد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ٣٧١
٢٣- حورية توفيق مجاهد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ٣٧١
24 -Sir Ernestr Barker, "**Social Contract : Essaya by Locke**", Hume & Rousseau, London University Press, 1962, Pp539-540
٢٥- حسنين توفيق ابراهيم، "**مرجع سبق ذكره**"، ص٦٥.

مضمونة النتائج فمن ناحية قد لا تنجح فيزداد الطاغية طغيانا ومن ناحية اخرى فإنها حتى إذا نجحت فى الإطاحة بالطاغية فقد يأتى من هو أشد منه طغيانا، وعليه فأن توما الاكوينى لا يقر بالثورة على الحاكم المستبد حيث يعتبر الاستبداد على اى حال عقابا من الله على الخطيئة الاولى وبالتالى فهو اكثر ميلا إلى المناداة بالسلبية فى هذا الصدد [٢٦]، وبذلك نلاحظ اختلاف الاتجاهات التى قدمها لنا الفكر السياسى حول الثورة وشرعيتها على الحاكم الذى فقد شرعيته ولم يعد يحظى بقبول وطاعة ورضا المحكومين.

القائد المنتصر فى الثورة يكتسب شرعية كاريزيمة

عادة يكتسب القائد المنتصر بعد انتهاء الثورة على الشرعية كاريزمية فى حكمة بالشرعية ذلك لأنه بعد الانتصار عادة ما تنمو النزاعات الداخلية بين الأفراد القائمين بالثورة صراعا على السلطة وينتهى هذا الصراع عادة لصالح شخص معين ينفرد بالسلطة ، ونتيجة لنجاح هذا المنتصر فى الصراع فى تحقيق اهداف سياسية للمجتمع يبدا المواطنون يرسمون له صورة معينة بانه شخص ذو صفات وفضائل غير متوفرة لغيره من الناس وانه قادر على تحقيق المعجزات ومن ثم يصبح زعيما وقائدا مؤهلا من الشعب وتصبح كلمته على القانون وهو يتصرف كحاكم مطلق ولكن باسم الشعب ورضائه لانه يرى فيه تجسيدا للثورة ولروح الشعب وامالة وهو يوجه نداءاته مباشرة للشعب ولايعطى اهتماما يذكر للمؤسسات السياسية القائمة [٢٧]

ثورة البروليتاريا عند كارل ماركس

اشتملت الايديولوجية الماركسية على جوانب اقتصادية واخرى سياسية

٢٦- حورية توفيق مجاهد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص ٢١-٢٢.
٢٧- فاروق يوسف يوسف احمد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ٢١-٢٢.

يمثل الجانب الاقتصادى استغلال الطبقة البورجوازية لطبقة البروليتاريا أما الجانب السياسى فيدعوا إلى تغيير المجتمع بواسطة استيلاء البروليتاريا على السلطة فيقول انجلز « ان العوامل الاقتصادية قوة حاسمة وتاريخية كما انها مصدر ما بين الطبقات من صراع وتلك العوامل الاقتصادية هى اساس تكوين الاحزاب السياسية ومصدر ما يقوم بينها من منازعات وبالتالى فان العامل الاقتصادى يسيطر على التاريخ السياسى[٢٨]

ووفقا للايدولوجية الماركسية التى تجمع بين كل من الجانب الاقتصادى والسياسى جاى حديث ماركس عن ثور البروليتاريا التى هى ثورة الفقراء المستبعدين على الاغنياء المستغلين لهم من الطبقة البرجوازية التى تمارس الاستغلال الاقتصادى والهيمنة الفكرية على طبقة البروليتاريا.

فقد راى ماركس ان الاقتصاد يحكم كل شئ حتى السياسة فالاولوية اعطت للاقتصاد كوجه لكافة اوجه الحياه، وقد اكد ماركس وانجلز على اولوية الاقتصاد كموجه فكرى حيث ذهبا فى كتابهما – الايدلوجية الالمانية– « ان افكار الطبقة السائدة هى فى كل عصر هى الافكار السائدة ايضا يعنى ان الطبقة التى هى القوة المادية السائدة والتى تتصرف بوسائط الأنتاج المادى تملك فى نفس الوقت الاشراف على وسائل الأنتاج الفكرى بحيث ان افكار اولئك الذين يفتقرون إلى وسائط الأنتاج الذهنى يخضعون من جراء ذلك لهذه الطبقة السائدة[٢٩]، كما ان الاقتصاد هو الموجة للسياسة وذلك فى ثورة البروليتاريا على البرجوازية نتيجة لما تمارسه من عنف اقتصادى والذى يبدو ظاهرا فى النظام الاقتصادى الراسمالى، ذلك النظام الذى يولد نتيجة انتصار الطبقة البرجوازية وتحطيم النظام الاقتصادى الاقطاعى والذى راى ماركس انه يحمل فى طياته بذور فنائة حيث ان اوجد طبقة ثانية تعارضت مصالحها مع مصالح الطبقة البرجوازية وهى طبقة

٢٨– فؤاد العطار، "**النظم السياسية والقانون الدستورى**"، دار النهضة العربية، ١٩٧٣، ص.١٤٦.
٢٩– حورية توفيق مجاهد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ٤٨

العمال وتتميز هذه المرحلة بوجود طبقتين متعارضتين طبقة البروليتاريا والطبقة البرجوازية التى تمارس العنف الاقتصادى على «البروليتاريا» مما يؤدى إلى انفجار الثورة.

إذ يرى ماركس « ان النظام الراسمالى يحرم العامل من قيمه عمله وهذا الجزء هو الزيادة فى قيمة صاحب راس المال ويظل هذا الربح يتكدس اكثر فاكثر مكونا راس المال والذى يمثل بدوره سرقة متصلة لعرق العاملين كما انه اداة سيطرة صاحب العمل على العامل فالأول لا يدفع للثانى قيمة عمله وانما يدفع اليه فقط ما يكاد يسد رمقه ومن ثم تتراكم كمية معينه من المال فى أيدى عدد من الأفراد هو فى الأصل نتيجة عمل العاملين الذين سرقه الراسماليون نتيجة احتكار عمل العاملين الزائد منه على وجه الخصوص [٣٠]، كذلك فأن التكنولوجيا الصناعية سوف تؤدى إلى تركيز راس المال فى ايدى اقلية من الطبقة البرجوازية مما يعرقل المنافسة الحرة ويلقى بالبعض من صغار البرجوازيين إلى صفوف البروليتاريا نتيجة لعدم تحملهم المنافسة.[٣١]

نتيجة كل هذه العوامل ستصبح البروليتاريا قوة ثورية هائلة فضلاعن وجود اعتبارات تزكى هذه الثورة فى البروليتاريا فالعامل البروليتارى ثورى حيث لايملك مايخشى عليه وكذلك ليس لديه الشعور بالقومية فضلا عن انه لايثق فى اخلاقيات ولادين المجتمع حيث يعتبرها ممثلة لمصالح البرجوازية وانها تفسرها وفقا لمصالحها[٣٢]

فالماركسية تقوم على أساس الصراع الطبقى كمحرك للثورة من

٣٠- سهير عبدالسلام حنفى، "**مقومات السيادة والسلطة فى ظل التطور التاريخى عند بن خلدون**"، بحث مقبول النشر بمؤتمر (ابن خلدون ووحدة المعرفة ٢٠٠٦)، المجلس الاعلى للثقافة، ص١١٧.
٣١- انظر محمد على محمد، على عبدالمعطى محمد، "**السياسة بين النظرية والتطبيق**"، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥، ص ص ٢٣٣-٢٣٦.
٣٢-حورية توفيق مجاهد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ٤٨٤

أجل ملكية وسائل الأنتاج فالذين يملكون وسائل الأنتاج يستغلون الذين لا يملكونها مما يؤدى إلى الصراع بين الطبقتين والراسمالية فى نموها تخلق عوامل فنائها لأنها تؤدى إلى تبلور قوى اقتصادية واجتماعية تناصب النظام الراسمالى العداء وتسعى إلى تغيره وتهدف الماركسية إلى الوصول إلى مجتمع لا طبقى تنتفى فيه جميع عوامل الإستغلال والصراع وتتحول فيه ملكية ادوات الأنتاج إلى المجتمع باسره ومن ثم لا يكون هناك صراع على هذه الملكية ولا يصير هناك حاجة إلى سلطان سياسى حيث النظام السياسى هو وليد نظام الطبقات والدولة اداة من ادوات الاستغلال للطبقات غير المالكة[33]، وتمثل ثورة البروليتاريا فى روسيا عام 1917 احدى الثورات ضد البقة البرجوازية والايدولوجية الراسمالية، وفقا للايدولوجية الاشتراكية فى فلسفة ماركس جاءت الثورة كاحدى نتائج العنف الاقتصادى الذى يمارس من قبل الطبقة الحاكمة والمسيطرة فكريا واقتصاديا تلك الثورة التى تعبر عن فئة العمال المستعبدة من قبل الطبقة البرجوازية وسند شرعية ثورة البروليتاريا انها تحوز على رضا وقبول هذه الطبقة طنا منهم انها ستحقق اهدافهم وستعمل على اصلاح المجتمع وان كانت ثورة غير مشروعة وسبب فقدانها لهذه الصفة لانها تخالف القوانين السائدة فى المجتمع ولكن هذا لاينقص من شرعيتها شيئا لانها ثورة تحظى بقبول الفئة السائدة فى المجتمع.

وحينما تصل الراسمالية إلى هذا الحد من اضطهاد البرجوازية للبروليتاريا فان الثورة ستنفجر وستقوم بهذه الثورة طبقة البروليتاريا وذهب ماركس إلى انه حتما ستفوز الطبقة العاملة ذات القوة العددية وصاحبة الحق على الطبقة الراسمالية فتنتزع الملكيات وتجعل الثروات والمرافق

_٣٣- لمزيد من التفاصيل انظر :

- ابراهيم درويش، "**الدولة : نظريتها وتنظيماتها – دراسة فلسفية تحليلية**"، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ٢١٩

-على احمد عبدالقاهر، "**مذكرات فى تطوير الفكر السياسى العصر الحديث**"، **نص محاضرات القيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية**"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص ص ٦١-٧٨

ملكية مشاعة بين الجميع فيتناول كل عامل قيمة عمله كاملة ويجد فيها ما يكفى لارضاء جميع حاجاته[34]

ثورة الاقليات والمهمشين عند هربرت ماركيوز :-

تناول هربرت ماركيوز مفهوم الاغتراب وكانت لارائه وافكاره دورا بارزا فى تطور مفهوم الاغتراب عمن سبقوه من الفلاسفة والمفكرين فقد شكل ماركيوز ورفاقه من فلاسفة مدرسة فرانكفورت تصورا شاملا للمؤثرات المختلفة التى تؤدى إلى اغتراب الانسان المعاصر عن ذاته وعمله ومجتمعه، وجاء مفهوم الاغتراب معبرا عن متغيرات عصره من تطور علمى وتكنولوجى وانتشار وسائل الاتصال المختلفة وغيرها من سمات الحضارة المعاصرة التى اثرت على توافق الانسان مع ذاته ومتطلباته الحقيقة وغرائزة الطبيعية ليصبح فاقد لذاته مندمجا فى مجتمع اقوى من يسطر عليه ويوجهه

ولقد رصد ماركيوز مظاهر اغتراب الانسان المعاصر وبدت واضحة نظرته التشاؤمية التى سيطرت على رؤيته للحضارة المعاصرة متاثرا بافكار الفلسفة الوجودية وفلسفة الحياة وبعض الافكار الصوفية اليهودية تلك النظرة التى كانت سمة مشتركة فى كتابات العديد من رواد الفلسفة النقدية لذا كانت الثورة دائما فى رايهم وسيلة التغيير[35]

وتعد الثورة عند ماركيوز نقطة التحول من منظومة السيطرة فى الواقع القائم إلى تحرر الانسان وخلاصه من تلك السيطرة والثورة كتعريف اولى وعام عند ماركيوز هى ازاحة نظام قائم ومستمر من الناحية الشرعية والدستورية بواسطة طبقة اجتماعية أو حركة معينة تستهدف

٣٤- محمد على محمد، على عبدالمعطى محمد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص ٢٣٣-٢٣٦

٣٥-انظر: **هربرت ماركيوز**، ترجمة : جورج طربيشى، "الانسان ذو البعد الواحد"، دار الادب، ١٩٧١، ص ٥٥-٥٦.

تغيير البنيان الاجتماعى والسياسى[36]، ويؤكد ماركيوز على استخدام تعبير الثورة الحقيقية ذلك لان الثورة فى رايه لا تكون جديرة بهذه الصفة الا حين لاتكون مجرد نفى للاوضاع الشرعية القائمة فالثورة نظام باسره يقف فى مقابل النظام القائم وتبدا بداياته حتى قبل ان يعلن النظام الراهن افلاسه[37]

فعلى الرغم من اعتقد ماركيوز فى اهمية الثورة كاحدى وسائل التحرر والخلاص للانسان المعاصر الا انه لم يحدد برنامج عمل متكامل للثورة فيقول فى احدى مقالاته سوف اصبح مصابا بجنون العظمة اذ يرى بانه اعتبر من واجبه ان يكتب وصفات ان الناس يصنعون تاريخهم الخاص وهذا التاريخ زاخر بالحوادث والمصادفات بما لا يمكن التنبؤ به[38]

فماركيوز لم يحاول تحديد نسق أو برنامج عمل للثورة يكون بمثابة مثل فى التطبيق الا انه حاول من خلال كتاباته المتعددة ان يوضح اسباب الثورة واهدافها والقوى الملزمة بالقيام بها

اما عن اسباب الثورة عند ماركيوز فتتمثل فيما يعانى منه المجتمع من سيطرة وقمع أما هدفها فهو تحرير الانسان من العقلانية التكنولوجية المسيطرة وبناء عالم جديد يعاد فيه تشكيل بنية الانسان بصورة جديدة من حيث ادراكه وعلمه ولغته وحساسيته تجاه الجمال ليصبح ذلك العالم الجمالى قوة أنتاجية واجتماعية تتغيرفية البنية الاجتماعية والغريزية ويتحول مسار الاهتمام فيه من الاهتمام بالجماهير إلى الاهتمام بالفرد الحر[39]

---

٣٦ -دافلير كتلر، « **مقال : ماركيوز نقد الحضارة البرجوازية- اعلام الفلسفة السياسية المعاصر**»، ترجمة نصار عبدالله، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٦، ص٢٩.

٣٧ -دافلير كتلر، « **مقال : ماركيوز نقد الحضارة البرجوازية- اعلام الفلسفة السياسية المعاصر**»، ترجمة نصار عبدالله، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٦، ص٣٢

٣٨-محمود امين العالم، "**ماركيوز أو فلسفة الطريق المسدود**"، دار الادب، ١٩٧٢، ص ١٤٩.

39 -Herbert Marcuse, "An Essay on Liberation", Bacon Press, 1971, P25.

وبذلك يكون هدف الثورة عند ماركيوز هو اقامة حضارة جديدة يكون محو أهتمامها هو إعادة بناء الفرد الحر وبنيته الغريزية والنفسية لقد أصبحت الثورة قائمة خارج المجتمع وأصبحت مهمتها أن تعيد صياغة المنايع الانسانية التى قد تصبح على نحو ما أساسا لها ثم هى تحول تلك المنابع إلى بشر قادر على المواجهة والفعل[40]، ولاتعتمد ثورة ماركيوز على الطبقة العاملة مثلما كان الحال عند كارل ماركس فقد كانت ثورته خاصة بطبقة البروليتاريا ضد الطبقة البرجوازية فيرى ماركيوز ان التغيرات التى لحقت بالراسمالية قد حرمت الطبقة العاملة من أداء رسالتها فى القضاء على الراسمالية ورغم أن الطبقة العاملة بوسعها أن تقلب طريقة الأنتاج وعلاقات الأنتاج إلا أنها لاترى مصلحتها فى ذلك [41]

ويتوجه ماركيوز بالحديث إلى شريحة اخرى من شرائح المجتمع وهى شريحة الطلاب ويؤكد على إنها لا تستطيع القيام بالثورة ونجاحها فيقول عن هذه الشريحة أنها لا تمتلك القوى ولا الضمانات التى تمكنها من انجاز التغير الثورى ومن هما فقد بدا ماركيوز يقف ازاء العنف الذى تمارسه الجماعات الطلابية الراديكالية مواقف مشروعة خاصة فى تلك الحالات التى يمكن اعتباره فيها نوعا من التكتيك الثورى[42]

الا أننا نلاحظ أنه فى كتاباته اللاحقة يعده عملا عقيما وذلك لأنه يؤدى فقط إلى زيادة فى عدد خصوم الثورة طالما أن العمل الطلابى لن ينجح فى الوصول إلى إنجاز محدد فهو بذلك عمل غير صائب وبذلك فهو غير مشروع حتى من وجهة النظر الثورية

٤٠ -دافلير كتلر، « **مقال : ماركيوز نقد الحضارة البرجوازية- اعلام الفلسفة السياسية المعاصر**»، ترجمة نصار عبدالله، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٦، ص٣٠

Herbert Marcuse, "**An Essay on Liberation**", Bacon Press, 1971, P33.-41

٤٢ -دافلير كتلر، « **مقال : ماركيوز نقد الحضارة البرجوازية- اعلام الفلسفة السياسية المعاصر**»، ترجمة نصار عبدالله، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٦، ص٣٦

والسؤال الان ماهى الطبقة التى ستحقق بواسطتها ثورة ماركيوز ؟

ويذهب ماركيوز إلى أن ثورته سوف تتحقق بواسطة رجال ونساء يتخذون مواقف سلبيا تجاه سلطة الإستغلال الجماعى للراسمالية ويرفضون انجازتها المريحة والليبرالية المعيبة للنفس ويرى فى المعسكر الإشتراكى من يمثل هذا الرفض العظيم وهم ثوار فيتنام وكوبا وانصار الثورة الثقافية فى الصين [43]، إلا أن ماركيوز ينتقل مرة اخرى إلى تصور لطبيعة القوى الثورية فى المجتمع الصناعى المتقدم ليصل إلى أن المعارضة الثورية للنظام القائم تقوم بها فئات منبوذة تعيش على هامش المجتمع من الأقليات والأميين والعاطلين عن العمل وأقليات الاحياء اليهودية أن سكان الأحياء اليهودية هم رمز التمرد عى المجتمعات القائمة ورمز التضامن التلقائى الجديد على المستوى العالمى، ولكن الطبقة العاملة ليست هى المرشحة للقيام بالثورة نتيجة لتزييف وعيها وكذلك الحركات الطلابية بدورها ليست مؤهلها لمثل هذا الانجاز لافتقارها إلى القوى الكافية الا ان هذا لايعنى بحال من الاحوال انه لا يوجد بصيص من الامل فى التغيير الثورى وان كل كام يعنيه المواقف السابق هو انه من الخطأ ان نحاول البحث فى النظام الراسمالى المعاصر عن طبقة أو قوة بعينها تحمل المسئولية التاريخية فى التغير الثورى وذلك ان مثل هذه القوى يمكن ان ينبثق من خلال التمهيد لعملية التغيير ذاتها وان التمهيد يجعل التحول الممكن إلى واقع هو المهمة الحقيقية لمن يتصدى للعمل السياسى من واقع الرفض للواقع الراهن[44]، وبذلك يتضح لنا ان القوى الثورية عند ماركيوز : لم تكن طبقة أو فئة كما كانت عند ماركس وانما هى قوى الرفض والمعارضة للوضع القائم.

43 -Herbert Marcuse, "**An Essay on Liberation**", Bacon Press, 1971, P31.

٤٤ -دافلير كتلر، « مقال : ماركيوز نقد الحضارة البرجوازية- اعلام الفلسفة السياسية المعاصر»، ترجمة نصار عبدالله، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٦، ص٣٠

أما عن تصورات ماركيوز عن إحتمالات تحقق الثورة فيقول بقدر من الشك والحذر واعيا بطبيعة الصعوبات والمشكلات التى ينطوى عليها هذا المستوى من التحليل ولعل اهم هذه المشكلات يتمثل فى طبيعة الثورة الراهنة وهل هى انجاز متحقق ؟ أم انها مشروع للانجاز؟

يختلف ماركيوز مع الفكر الماركسى التقليدى الذى ينظر إلى الثورة بإعتبارها إنجازا فعليا من حيث أن ماركيوز يؤمن ايمانا متزايدا بانها مشروع نحو الإنجاز أكثر من كونها إنجاز متحقق ولعل هذا التحول فى نظر ماركيوز يرجع من ناحية إلى الرسوخ الذى اتسمت به دولة الرفاهية الراسمالية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كما يرجع من ناحية اخرى إلى خيبة الأمل ازاء الإتحاد السوفيتى والإحزاب الشيوعية[45]

الثورة على الحكام فى الفكر الاسلامى

من المعلوم ان العلاقة بين الدولة والفرد فى الفكر غربى تقوم على أساس العقد الاجتماعى وهو عقد تصورى لاوجود له فى الواقع أنما فى الفكر الاسلامى فأنها تقوم على عقد البيعة وهو عقد حقيقى يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وترتبط الشرعية فى المجتمع الاسلامى بشبكة من المفاهيم المتعلقة بممارسة المحكومين وعلاقتهم بالسلطة السياسية وترتكز الشرعية على أساس من طاعة أولى الأمر الذين يتحقق تجاهم الرضا الشعبى والذين يتعلقون بأداء الأمانات إلى اهلها والحكم بين الناس بالشريعة العادلة وقياسا على ذلك فأن أمانة التغلب اى الإستيلاء على الحكم قهرا يفتقد أهم عناصر الرضا والإختيار فى عقد البيعة أى إفتقاد الشرعية ذاتها.

٤٥ –دافلير كتلر، « مقال : ماركيوز نقد الحضارة البرجوازية– اعلام الفلسفة السياسية المعاصر»، ترجمة نصار عبدالله، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٦، ص٣٠

ومن المعلوم فى النظم الوضعية انه قد يحدث ان يتولى السلطة فى البلاد حاكما وافد اليها عن طريق الثورة أو الانقلاب وهذا ما يتعرف فى الفكر الاسلامى بالخروج على الحاكم الشرعى القائم ليحل محله الحالكم المتغلب الجديد.

ومما لا شك فية أن الأساس الذى يقوم عليه تغير السلطة بالقوة أو الثورة لكى تحل سلطة جديدة بدلا منها يختلف على اساس الخروج على الحاكم الشرعى فى الحكم الاسلامى حيث يكون الخروج على الحاكم له أسبابه وضوابطه الشرعية أما فى النظم الوضعية فقد يكون بدافع شخصى أو لأحلال مفاهيم اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية جديدة.

الخروج على الحاكم القائم كأداه لعزله

يقيم الإسلام على الوحدة والاعتصام فيرفض كل فتنة تؤدى إلى الفرقة والانقسام فالحاكم فى أمته قوام كل مائل وصلاح كل فاسد وقوة كل ضعيف ومنصف كل مظلوم والمحكوم لحاكمه قوة ونصره يعاونه ويؤازره الا ان الامة قد تبتلى بحاكم يمتلك قيادتها ولكن لايقودها إلى بر السلام والأمان بسبب فسقه ومعصيته وخروجه عن خط الاسلام المستقيم فيحدث الخلاف ويقع الانقسام وتحل الفتن[46]

ولقد احتاط الاسلام ولم يجز الخروج على الحاكم الا لإعتبارات جسيمة وفى الضرورة القصورى فيمكن الخروج عليه إذا لم يترتب على ذلك إثارة الفتن أو نشوب نزاع يؤدى إلى هلاك الامة وضياعها، وإذا إستوجب الحاكم العزل فأن الفكر الاسلامى قد قدم لنا ثلاث مدارس بخصوص المواقف من الحاكم الجائر، كما يلى[47]:-

٤٦- صبحى عبده سعيد، " **السلطة السياسية فى المجتمع الاسلامى**"، ص١٤٣

٤٧ - نفين عبدالخالق مصطفى، «**المعارضة فى الفكر السياسى الاسلامى**»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ١٧١-١٧٢

أولا: مدرسة الثورة أو الخروج

وهذا الإتجاه أو من نادى به هم الخوارج حيث نادوا بحق الخروج على الحاكم الجائر فقد أكدوا على إنه من حق الفرد بل من واجبه الخروج على السلطان الجائر حتى وأن كان ذلك سيؤدى إلى هلاك الجماعة الخارجة كما أيدت بعض الإتجاهات الشيعية مبدا الخوارج وإستند هذا الإتجاه إلى عدة حجج منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لاطاعة فى معصية أنما الطاعة فى المعروف وعلى إحدكم السمع والطاعة ما لم يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة[48]

ثانيا : مدرسة الصبر

تمثل هذه المدرسة اهل السنة حيث يؤكدون على عدم شرعية الخروج على الحاكم الجائر ووجوب الصبر عليه ونصحه وارشاده مستندين فى ذلك على عدة حجج منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من حمل علينا السلاح فليس منا لاترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض [49]

ثالثا: مدرسة التمكن

وهذا الاتجاه يشترط توفير الامكانات المبشرة بنجاح الثورة ضد الحاكم الجائر وتؤكد على عدم قيام الثورة فى حالة عدم توفر هذه الامكانيات اى انها تاخذ موقف وسطا فى جواز الخروج على الحاكم لا يرتفع الخروج إلى مستوى الوجوب أو يهبط إلى مستوى التحريم[50]

٤٨-على محمد جويشه، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص ٢٢٢-٢٢٤
٤٩-على محمد جويشه، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص ٢٢٢-٢٢٤
٥٠-على محمد جويشه، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص ٢٢٢-٢٢٤

ويؤكد فقهاء الاسلام ان العزل لايكون جائزا ولامشروعا مادام الحاكم منفذا واجباته عاملا بالكتاب والسنة حائزا لشروط امامته لرعايته فاذا حدث الخروج عليه بلا سبب شرعى فان الخاجين يعتبرون من الباغين الخارجين جماعة المسلمين وجزاؤهم حد الحرابة لانهم بخروجهم غير المشروع فساد فى الارض فضلا عن ان الخروج على الحاكم بلا سبب شرعى فيه اهانة للسلطان سلطان الحاكم وسلطان الاسلام [51]

فتركز الدولة الشرعية فى الرؤية الاسلامية على العقيدة باعتبارها مؤسسة لقيم الممارسة السياسية الشرعية وتجمع بين الحق اى ما يحدده الشرع والقوة فى حدود الحق المنزل.

اما عن الصور المقاومة أو العزل ووسائلها فانها متعددة ومتدرجة بحيث لاتأتى مرحلة الخروج على الحاكم واسقاطه الا بعد استنفاد جميع الصور والوسائل من :-

١) انكار القلب مع الاعتزال

٢) انكار اللسان

٣) اسقاط حق الحاكم فى الطاعة والنصرة

فاذا فشل انكار القلب مع الاعتزال وانكار اللسان بمرحلة من الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ثم مرحلة الوعظ والارشاد ثم التعنيف بالقول ولكن فى حدود الاداب الاسلامية، تأتى مرحلة اسقاط حق الحاكم فى الطاعة ويتحقق ذلك عن طريق الامتناع عن تنفيذ الامر أو الاوامر الصادرة منه تبعا لقدر المعصية التى ارتكبها[٥٢]

٥١- صبحى عبده سعيد، " **مرجع سبق ذكره**"، ص١٤٥
٥٢-صبحى عبده سعيد، " **مرجع سبق ذكره**"، ص١٤٥

شروط الخروج على الحاكم القائم

الخروج على الحاكم القائم امر عظيم ولكن قد تقتضيه الضرورة وهناك عدة ضرورة تندرج فى الاهمية تقتضى الخروج على الحاكم منها :

- الضرورة الاولى : ضرورة الحفاظ على الشرعية القانونية باعتبارها اولى ضرورات الدين
- الضرورة الثانية : ضرورة الحفاظ على وحدة الامة الاسلامية حتى لاينفرط عقدها القائم على التماسك والتلاحم.
- الضرورة الثالثة : ضرورة الحفاظ على انفس المسلمين[٥٣]

وعلى ذلك فشرط الخروج على الحاكم لايتحقق الا بالخروج على شريعة الله إلى حد الكفر البواح اذ ليس من المتصور عقلا ولا من الجائز شرعا ان يتم التضحية بنظام قائم على شرع الله وحكمه من اجل معصية حاكم يمكن مقاومتها والوقوف امامها من دون تضحية كما لا يتصور الخروج من اجل مظلمة فرد منعه الحاكم حقه أو فئة من الناس منعوا حقهم ذلك ان كل امر يصل إلى كفر بواح يمكن تقويمه بغير هدم للنظام والخروج عليه، لان الحاكم يمكن منازعته فيها للتوصل إلى تثبيت الحق بلاعنف وبلا اضرار بالشرع والدين وحده[٥٤] ، وفقا لذلك فان احفظ الشرعية بتضحية اقل فلا ينبغى ان تتجه إلى الاكبر واذا لم يتمكن من ذلك الا بالتضحية الاكبر فلتكن ولتبقى الشرعية اساسا لامة المسلمين ودولتهم اذ لا بناء بدون اساس.

فشرعية السلطة السياسية فى النظام السياسى الاسلامى ترتبط بشروط

٥٣-صبحى عبده سعيد، " **مرجع سبق ذكره**"، ص١٤٥
٥٤-صبحى عبده سعيد، " **مرجع سبق ذكره**"، ص١٤٥

واضحة محددة وهناك ضوابط متعددة تشكل اطار ينبغى ان تسير فيه السلطة والا تخالفه ومن اهمها الالتزام بالقيم السياسية الاسلامية وبالمقاصد العامة للشريعة الاسلامية وفهم السنن الكونية والاجتماعية الحاكمة للوجود الانسانى والتجمع البشرى.

اما عن الاثار المترتبة على الخروج على الحاكم أو عزل الحاكم القائم فهى :-

- اولا: تنصيب حاكم جديد لتولى السلطة من خلال بيعه اصحاب الحق فى بيعته وهذا يعنى انه لا يحق لقائد الخروج ان يتولى بعد نجاح الخروج لان الخروج ليس سندا شرعيا فى حد ذاته لتولى السلطة

- ثانيا : العودة إلى حياة الامة الطبيعية بحيث لايسمح لعابث أو فاسد أو مارق ان ينتهز فرصة القلاقل الطارئة بحياة الامة ليعبث فى الارض فسا د ا

- ثالثا : العودة فورا بعد ازالة الكفر البواح للشرع حكما بين الناس ليحافظ على الامة دينها وشرعها بالحماية والاحياء[٥٥]

وصاحب الحق فى الخروج على الحاكم هو من يملك حق إختيار الحاكم والذين إنعقدت بهم بيعته فإن كان أهل الحق والعقد هم من فوضوا فى اختيار الحاكم كان لهم الحق فى الخروج عليه وعزله وإن كان دورهم قد إقتصر فى ترشيح الحاكم وعلقوا توليته على إردة الشعب فينبغى أن يعلنوا للشعب أسباب ومبرارات الخروج على الحاكم، ومؤدى ذلك أنه لايسمح لنفر من المسلمين أو قلة أن يعطوا لأنفسهم الحق فى الخروج على الحاكم أو عزله دون الرجودع إلى اصحاب الحق فى ذلك

٥٥-صبحى عبده سعيد، " **مرجع سبق ذكره**"، ص١٤٩

وفى النهاية ينبغى الاشارة إلى ان الثورة الاسلام لا يعترف بها كاداه لإسناد السلطة للحكام، ولكن يعترف بها كمرحلة نهائية لعزل الحاكم المرتكب الكفر البواح فإذا نجحت فى عزل الحاكم والاطاحة به فإن الحاكم الجديد لابد أن يحصل على بيعه المسلمين له هذه البيعة التى تكشف عن الرضا به والوثوق فيه والتى تمنحه الشرعية لحكمة.

المراجع والمصادر

أ. المراجع العربية

١. ابراهيم درويش، "**الدولة : نظريتها وتنظيماتها – دراسة فلسفية تحليلية**"، دار النهضة العربية، ١٩٩٦.
٢. انظر محمد على محمد، على عبدالمعطى محمد، "**السياسة بين النظرية والتطبيق**"، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.
٣. انظر: هربرت ماركيوز، ترجمة : جورج طربيشى، "الانسان ذو البعد الواحد"، دار الادب، ١٩٧١.
٤. بطرس بطرس غالى، " **المدخل إلى علم السياسة**"، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦.
٥. حسن محمد سلامة، "**التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسى فى مصر**"، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.
٦. حسنين توفيق ابراهيم ، "**مشكلة الشرعية السياسية فى الدول النامية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥.
٧. حورية توفيق مجاهد، "**الفكر السياسى من افلاطون إلى محمد عبده**"، مكتبة الانجلو المصرية، ط٢، ١٩٩٢.
٨. دافليز كتلر، " مقال : ماركيوز نقد الحضارة البرجوازية– اعلام الفلسفة السياسية المعاصر"، ترجمة نصار عبدالله، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٦، ص٣٠
٩. سهير عبدالسلام حنفى، "**مقومات السيادة والسلطة فى ظل التطور التاريخى عند بن خلدون**"، بحث مقبول النشر بمؤتمر (ابن خلدون ووحدة المعرفة ٢٠٠٦)، المجلس الاعلى للثقافة.
١٠. صبحى عبده سعيد، " **السلطة السياسية فى المجتمع الاسلامى**" .
١١. على احمد عبدالقاهر، "**مذكرات فى تطوير الفكر السياسى العصر**

الحديث"، نص محاضرات القيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩.
١٢. على محمد جويشه، "**مبدأ المشروعية فى الفكر الدستورى الاسلامى**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.
١٣. عماد فرج الاعظمى، " **فلسفة السلطة فى ايديولوجية حزب البعث العربى الاشتركى**"، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة بغداد، ١٩٧٧.
١٤. فاروق يوسف يوسف احمد، "**استخدام نموذج الثورة فى التفسير والتنبؤ مع التطبيق على الثورة المصرية** "، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٢.
١٥. فاروق يوسف يوسف احمد، "**الثورة والتغير السياسى فى مصر**"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦.
١٦. فؤاد العطار، "**النظم السياسية والقانون الدستورى**"، دار النهضة العربية، ١٩٧٣ .
١٧. فيصل سالم، توفيق فرح، "**قاموس الحليل الاجتماعى (كاليفورنيا والكويت**"، مجموعة ابحاث الشرق الاوسط، ١٩٦٨٠.
١٨. كمال ذكى ابوالعيد، "**مبدأ الشرعية فى الدول الاشتراكية**"، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٥.
١٩. محمد طه بدوى، مصطفى ابوزيد فهمى، "**النظريات السياسية ونظم الحكم الحديث**"، دار المعارف.
٢٠. محمود امين العالم، "**ماركيوز أو فلسفة الطريق المسدود**"، دار الادب، ١٩٧٢.
٢١. موريس ديفرجية، "**مدخل إلى علم السياسة**"، دار دمشق.
٢٢. نفين عبدالخالق مصطفى، "المعارضة فى الفكر السياسى الاسلامى"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

ب. المراجع الاجنبية

1. David L.Shils, (ed) "**International Encyclopedia of Social Siences"**, The Macmillan campany & The free press, New York , 1968.
2. Herbert Marcuse, "An Essay on Liberation", Bacon Press, 1971.
3. Saymour Matin Lipset, "**Political man, Mercury book**", Mercury Books, No.43.2 ed, 1963.
4. Sir Ernestr Barker, "**Social Contract : Essaya by Locke**", Hume & Rousseau, London University Press, 1962.
5. Ted Robert our, "**Why men Rebel**", 4ed, Prncetion Unversity Press, 1974
6. Terry Nardm, "**Vioence and state : A Critique of Empirical Political Theory**", (Beverly Hills), sage, 1971.